

المغتربون الغربيون في القوات المسلحة الإماراتية

2015ـ1964

تأليف: أثول يتيس

ترجمة: أحمد مولانا

٢٠٢٠









المغتربون الغربيون في القوات المسلحة الإماراتية

2015.1964

أثول يتيس

ترجمة: أحمد مولانا

www.cstd.site

cst-developement@protonmail.com

٢٠٢٠



مختصر

كان هناك وجود للمغتربين الغربيين منذ الستينيات في القوات العسكرية التي يسيطر عليها حكام الولايات المتصالحة التي تحول اسمها لاحقا إلى الإمارات العربية المتحدة. وقد تباينت أعدادهم وأدوارهم بشكل كبير خلال ذلك الوقت، ويمكن تقسيم تواجدهم عبر ثلاث فترات مميزة.

الأولى، من عام 1964 إلى 1980، وتبدأ بمشاركة أول مغترب في قوة دفاع أبو ظبي التي كان يسيطر عليها حاكم أبوظبي. ثم نمت أعداد المغتربين بسرعة إلى حوالي 150 فرداً في أوائل سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تنخفض إلى حوالي عشرين فرداً بحلول عام 1980. وخلال الحقبة الثانية من الثمانينات، كان هناك أكثر من دستة من الموظفين المغتربين، في حين شهدت الفترة الثالثة التي تبدأ في من عام 1990 مشاركة مستمرة ومتزايدة لأعداد كبيرة من المغتربين.

ولاكتشاف سبب ارتفاع عدد المغتربين الغربيين في الجيش الإماراتي بين عامي 1964 و1980، ثم انخفاضهم إلى عدد قليل، ثم ارتفاع أعدادهم منذ عام 1990 إلى يومنا هذا بشكل مستمر، تجادل هذه الورقة بأن تواجد المغتربين يرتبط بنوع القوة التي أراد الحكام إيجادها.



المقدمة

ظل حكام الخليج العربي منذ فترة طويلة يستقدمون مغتربين غربيين للمساعدة في تحسين أمنهم الشخصي وأمن عائلاتهم وتعزيز سلطاتهم القبلية، ومؤخراً لتعزيز أمن دولهم. فعلى سبيل المثال في عام 1921 استقدم سلطان مسقط وعمان تيمور بن فيصل وحدة هندية تتكون من 250 رجلاً برئاسة ضابط بريطاني بالجيش الهندي للدفاع عنه بدلاً من الاستعانة برجال القبائل المخلصين له تقليدياً[1].

كان حكام الإمارات المتصالحة (وهو الاسم الذي عُرفت به إمارات أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة[2]، والفجيرة قبل تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971) آخر حكام الخليج توظيفاً للمغتربين العسكريين[3]. وقد نتج هذا التوظيف المتأخر للمغتربين عن عاملين اثنين:

1- الاعتماد التاريخي على الحماية البريطانية.
2- عدم القدرة على دفع مقابل مادي لتأسيس مؤسسة عسكرية.

تركز هذه الورقة على الجيوش التي سيطر عليها الحكام. وتدرك أن الجيش في الإمارات – قبل وبعد تشكيل دولة الإمارات في عام 1971 – يخضع للسيطرة الشخصية للشيخ الحاكم. وذلك لأن الإمارات تعمل في ظل نظام ملكي أبوي مطلق، إذ يتحكم في السلطة التنفيذية شيخ الأسرة الحاكمة المعروف باسم الشيخ الحاكم.

1 - Rossiter, Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States, 1921–71: Local Forces and Informal Empire, PhD thesis (2014), p. 40.
2 - انضمت رأس الخيمة إلى الاتحاد الإماراتي في فبراير عام 1972.
3 - يشير مصطلح "مغترب" في هذه الورقة إلى الأجانب المغتربين فقط.



يستمد الشيخ الحاكم قوته من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك قدرته على إنفاذ حكم القانون، وحماية شعبه من التهديدات الخارجية عبر احتكاره للقوة القسرية داخل الإمارة. فللشيخ من الناحية النظرية سلطة اتخاذ القرارات دون استشارة في أي منطقة عسكرية أو في غيرها من الجهات الحكومية. وبالتالي، فإن هذه الورقة تقوم على الإقرار بأن القرارات المرتبطة بالتطوير العسكري واستقدام المغتربين، هي قرارات ذات طبيعة شخصية يمليها الشيخ المعني.

بين عامي 1892 و1971، كانت الإمارات المتصالحة محميات بريطانية[1]، مما يعني أن بريطانيا ضمنت الدفاع عنها خارجياً عن طريق البحر (وفي وقت لاحق من البر)، في مقابل تخلي الحكام عن السيطرة على شؤونهم الخارجية إلى بريطانيا. وفي حين لم يكن لبريطانيا أي حق قانوني في التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات، إلا أن بريطانيا تدخلت في بعض المناسبات، مثلما حدث عندما أنشأت قوة شبه عسكرية في عام 1951 صُممت خصيصاً لحماية الأمن الداخلي للدول المتصالحة. وقد عُرفت هذه القوة المدعومة بريطانياً في البداية باسم قوة (مجندي ساحل عمان) قبل إعادة تسميتها بكشافة ساحل عمان في عام 1956.

قاد (كشافة ساحل عمان) ضابط بريطاني، وكانت ترفع تقاريرها إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وتمركز مقرها الرئيسي في البحرين. تمثلت المهمة الأساسية للقوة في الحفاظ على الأمن خارج المدن الكبيرة، ووقف الاتجار بالرقيق في المنطقة، وتوفير الحماية للوفود البريطانية الزائرة بما في ذلك حماية المقيم البريطاني في الخليج والمنقبين عن النفط[2].

بالاتفاق مع الحكام، لم تدخل قوة (كشافة ساحل عمان) إلى المدن دون موافقتهم. وفي حين أن المدن الكبيرة مثل دبي وأبو ظبي أنشأت قوات شرطة مسؤولة أمام حكامها في عامي 1956 و1957 على

1 - كانت بريطانيا مسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع للإمارات المتصالحة.
- Rossiter, Britain and the Development, p. 353.2



التوالي، وجرى توفير الأمن في البلدات الأخرى كما كان الحال دائماً حتى أواخر الستينيات من قبل حرس الحكام ومناصريهم من القبائل[1].

وبحلول عام 1955، أصبح تعداد قوة (كشافة ساحل عمان) 500 فرد. ومع ذلك، ففي أعقاب الاحتلال السعودي لواحة البريمي/ العين في عام 1955، توسعت قوة (كشافة ساحل عمان)، وزُودت بعتاد عسكري[2]. وبحلول عام 1964، أصبحت القوة تتألف من 1201 عربيا (معظمهم من عُمان، والإمارات المتصالحة، واليمن، والأردن) وجنوب آسيا تحت قيادة ثمانية وثلاثين ضابطًا بريطانيًا، وخمسة وثمانين من الرتب البريطانية الأخرى، بإجمالي 1324 رجلا[3].

ونظرا لوجود هذه القوة، لم يشعر الحكام بأنهم مجبرون على تطوير قواتهم العسكرية لحماية سيادتهم وسلامة أراضيهم. وكذلك لم يرغب البريطانيون في مشاهدة الحكام يشكلون جيوشهم الخاصة، وفضلوا أن ينظروا إلى قوة (كشافة ساحل عمان) على أنها تمثل قوة الدفاع الخاصة بهم[4].

في الواقع، إلى أن بدأ تدفق الأموال من النفط بشكل جدي، لم توجد لدى الحكام إمكانية حقيقية لبناء مؤسسة عسكرية، وذلك لافتقارهم إلى الأموال اللازمة لذلك. فقبل ظهور الثروة النفطية في أواخر الستينيات من القرن الماضي، كان لدى الإمارات المتصالحة اقتصاد كفاف[5] إلى حد كبير، باستثناء دبي بمفردها حيث كانت دبي المدينة الكبيرة الوحيدة التي تولد مصدراً معقولاً من الدخل لحاكمها، ورغم ذلك، اضطر حاكم دبي إلى الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية المجتمعية[6].

---

1. Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates (1982), p. 314 -
2. Ibid. p. 313 7 -
3 Lord and Watson, The Royal Corps of Signals: Unit Histories of the Corps (1920–2001), and its Antecedents (2003), p. 375. -
4. Rossiter, Britain and the Development, p. 205 -
5- اقتصاد الكفاف هو اقتصاد غير نقدي يعتمد على الموارد الطبيعية لتوفير الاحتياجات الأساسية، من خلال الصيد وجمع الثمار وزراعة الكفاف (المترجم).
6. Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates (1982), p. 260 -



أبوظبي التي ستصبح فيما بعد عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت توصف بأنها إمارة منكوبة بالفقر حتى عام 1962، وهو العام الذي بدأت فيه بتصدير النفط. وبعد ثلاث سنوات، كانت أبوظبي لا تزال قرية ساحلية يبلغ عدد سكانها 4000 نسمة، وبالكاد كانت توجد فيها حياة نباتية ومياه صالحة للشرب بالإضافة إلى تلك التي تنتجها محطتان للتقطير ذات سعة محدودة، وجودة منخفضة[1].

حتى منتصف الخمسينيات، اعتبرت بريطانيا مدينة أبوظبي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية على الساحل المتصالح بعد دبي والشارقة، حيث أدارت علاقاتها مع الحاكم من خلال وكيلها السياسي في دبي. ولم تعيّن بريطانيا ضابطا سياسياً في أبوظبي حتى عام 1955، حيث كان يرفع تقاريره إلى الوكيل البريطاني في دبي[2]. تأسس المكتب السياسي في أبوظبي تحسباً لطفرة التطوير والأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية عقب اكتشاف آثار الهيدروكربون في عام 1953، على الرغم من عدم اكتشاف كميات تجارية حتى عام 1958. وبحلول عام 1961، قامت بريطانيا بترفيع هذا المنصب إلى وكالة سياسية كاملة (تقدم تقاريرها مباشرة إلى المقيم البريطاني في البحرين) كعلامة على الأهمية المتزايدة لأبو ظبي، والتي نتجت بشكل أساسي عن عائدات النفط.

أول شحنة نفط مصدرة من الإمارات المتصالحة كانت من أبو ظبي في عام 1962، ومثلت بداية تدفق الدخل سريع النمو. إن وصول أبوظبي المتأخر لقائمة مصدري النفط مقارنة بالعديد من الدول الإقليمية الأخرى التي كان يتدفق فيها النفط منذ عقود من الزمن، سمح أخيرًا لأبوظبي بالتطور اقتصادياً وعسكرياً.

ومع تدفق الدخل الجديد، تمكن حاكم أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان من بناء جيش للإمارة بغض النظر عن موقف البريطانيين، وفعل ذلك في حينه بتشكيل (قوة دفاع أبو ظبي) في عام

1- Maitra and Al-Hajji, Qasr Al-Hosn: The History and Rulers of Abu Dhabi, 1793–1966 (2001),pp. 249, 248

2. Rossiter, Britain and the Development, p. 187 -



1965. وسبق في أواخر عام 1964 أن دفعت قوة (كشافة ساحل عمان) ضابطين إلى الشيخ شخبوط هما العقيد تيوج ويلسون (قائد سرب من ذوي الخبرة) والنقيب تشارلز وينتنير، ليشغلا منصبي القائد المؤسس لقوة دفاع أبوظبي ونائب القائد على التوالي[1].

وهكذا بدأ التوجه المتواصل للحكام الإماراتيين في إشراك المغتربين الغربيين في جيوشهم، والذي استمر حتى يومنا هذا. فعلى مدار الخمسين سنة الماضية أو نحو ذلك، شغل المغتربون مناصب قتالية وشبه قتالية وغير قتالية، وفي حين أنهم خدموا في كافة الوظائف الثلاثة، تركز هذه الورقة فقط على أول اثنين، حيث أنهما جذبا معظم الاهتمام العام والأكاديمي.

غالباً ما كان يُنظر إلى أولئك الذين يخدمون في هذه الوظائف بشكل سلبي، فجرى تصنيفهم بشكل غير صحيح على أنهم "مرتزقة"[2]، وجرى انتقادهم بوصفهم عملاء فترة ما بعد الاستعمار يعملون على تعزيز المصالح الغربية، وقد اُستخدم وجودهم من قبل مجموعات هوياتية وإيديولوجية مختلفة في دول تقع في الشرق الأوسط لمساندة أجنداتها المناهضة للاستعمار وللغرب، والداعمة للقومية العربية، والوطنية، ومناهضة الملكية، بما يعزز حججهم المطالبة بالتغيير[3].

يستند هذا النقد إلى افتراض أن وجود المغتربين الأجانب يتحول لاحقاً إلى سيطرة غربية على الجيش، مما يدل على فقدان السيادة، ويقلص من فرص العمل المتاحة أمام السكان المحليين، ويجرح الزهو الوطني. أما دور المغتربين المشاركين في وظائف غير قتالية فهو أقل إثارة للجدل، حيث لا يُنظر إليهم على أنهم يتمتعون بنفوذ هام، ويُنظر إليهم عموماً على أنهم يقدمون الخبرة والقدرات غير المتاحة محلياً.

1. Davidson, Abu Dhabi: Oil and Beyond (2009), p. 144 -
2. Davidson, Abu Dhabi: Oil and Beyond (2009), p. 144 -
3. Halliday, Mercenaries: Counter Insurgency in the Gulf (1977), p. 9 -

١-١ محور الدراسة

كما هو موضح أعلاه، فإن هذه الورقة تقصر اهتمامها على المغتربين الغربيين، الذين تم تعريفهم على أنهم من بلدان أوروبية الأصل. وقد لعب الغربيون دورا أساسياً في الجيوش الإماراتية من خلال تأسيسها وتدريبها ودعمها وتجهيزها وقيادتها. كما قدمت مجموعات أخرى من المغتربين - وخاصة العرب والجنوب آسيويين - مساهمات مهمة مماثلة، لكن دورهم يتجاوز نطاق هذه الورقة، ويحتاج تحليله إلى دراسة منفصلة تبحث فيه بعمق. تقصر هذه الورقة أيضا تركيزها على المغتربين المنخرطين في الجيوش الإماراتية، مما يجعلهم يشكلون جزءا من سلسلة القيادة الإماراتية. ومن الناحية العملية، يعني ذلك أنهم يعملون داخل جيش يسيطر عليه الحاكم باعتبارهم جزءا من هيكله القيادي. وستستبعد الورقة فترة (كشافة ساحل عمان) التي كانت تسيطر عليها بريطانيا. وأخيراً، تبحث هذه الورقة فقط في الأدوار القتالية وشبه القتالية.

تشمل المجموعات التي تقع خارج محور هذه الورقة ضباط التبادل[1] (الذين يقومون بأعمال المراقبة بشكل أساسي بدلاً من العمل تحت هيكل قيادة إماراتي)، وضباط الاتصال (الذين يمثلون الجيوش الخاصة بهم)، وملحقي الدفاع، والوحدات العسكرية الأجنبية في القواعد الأجنبية (مثل القوات البريطانية، والأمريكية، والكندية، والفرنسية، والأسترالية). ومن بين الجهات الأخرى التي تقع خارج نطاق هذه الورقة الأشخاص الذين لا يقيمون بشكل دائم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل: موظفي التعاقدات والاستشارات قصيرة الأمد، والمشاركون في صياغة الدبلوماسية الدفاعية وتدابير بناء الأمن مثل تلك المتعلقة بالتدريبات الثنائية، والزيارات البحرية الأجنبية، وأنشطة فريق التدريب الأجنبي قصير الأجل.

1- ضابط التبادل هو ضابط مفوض في القوات المسلحة لبلد ما أي أنه معار بشكل مؤقت إلى وحدة من القوات المسلحة لبلد آخر أو منتدب لفرع آخر من القوات المسلحة ببلده. (المترجم)



تستخدم الورقة دراسات حالة تشمل حاكمين منفصلين. الأول هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي (1966-2004)، وأول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة (1971-2004). والثاني هو ابنه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي العهد الحالي لأبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي قاد دفة الجيش الإماراتي لأكثر من عشرين عاما[1]. كما تستخدم الورقة كذلك دراسات حالة، خاصةً من القوات البرية التي شكلت تاريخياً الغالبية العظمى من الجيش الإماراتي. فعلى سبيل المثال في عام 2013، شكلت القوات البرية بما في ذلك قوات النخبة البرية مثل الحرس الرئاسي الخاص، وقيادة العمليات الخاصة أكثر من 85 ٪ من القوى العاملة في الجيش في عام 2013[2]. بناءً على تحليل للأنشطة التي يقوم بها المغتربون المندمجون في الجيوش الإماراتية، حددت هذه الورقة أربع فئات:

1- وظائف ضابط القيادة والأركان: تشمل المواقع الوظيفية المرتبطة بهذه الأنشطة: ضابط القيادة، ونائب القائد والضابط التنفيذي، وضابط الأركان. فالسمة الرئيسية لتلك المناصب أن لديها سلطات تنفيذية وتتمتع بسلطات قيادية رسمية على المرؤوسين، ولكن يجب عليهم الامتثال لأوامر الضباط الأعلى رتبة الذين يخدمون تحت قيادتهم شريطة أن تكون تلك الأوامر قانونية ومتسقة مع أي متطلبات قانونية للوطن الأم[3].

2- الاستشارة: تشمل المواقع الوظيفية المرتبطة بهذا النشاط، منصب كبير المستشارين، والمستشار، والمستشارين العسكريين. السمة الرئيسية لهذه الفئة تتمثل في تقديم الدعم من خلال التوجيه والتدريب والمشورة للأفراد أو المجموعات (بدءا من الآراء غير الرسمية حتى التقارير المكتوبة الشاملة).

1 - Davidson, Abu Dhabi: Oil and Beyond, p. 98; Saab, The Gulf Rising: Defense Industrialization in Saudi Arabia and the UAE (2014), p. 15.

2 - Cordesman, The Gulf Military Balance: The Gulf and the Arabian Peninsula 3 (2014), p. 190

3 - حيث تفرض البلد الأم عادة على منتسبيها شروطا معينة للسماح لهم بالخدمة في جيوش ومؤسسات دول أخرى، مثلما تفرض أميركا على ضباط أجهزتها الاستخبارية بعد تقاعدهم عدم الانخراط في أي أعمال أمنية لصالح دول أجنبية تستهدف التجسس على مواطنين أميركيين.



3- التدريب والتعليم: تشمل المواقع الوظيفية المرتبطة بهذه الأنشطة: المدرب والموجه والمستشار التكتيكي. والسمة الرئيسة لهذه الفئة تتمثل في التركيز على تقديم التدريب الفردي، وبدرجة أقل التدريب الجماعي.

4- المهارات الفنية: تشمل المواقع الوظيفية المرتبطة بهذه الأنشطة: الخبير والمسؤول الفني وضابط التصديق[1]. السمة الرئيسة لهذه الفئة تتمثل في توفير الخبرة العميقة والمستمرة في مجال معين، مثل منهج أنظمة التدريب، والحرب الإلكترونية.

تخفي أسماء المواقع الوظيفية حقيقة أن عمل الفرد نادراً ما يقتصر على فئة واحدة حيث يشارك معظم المغتربين في عدد من الأنشطة عبر مجموعة من الأقسام في مهامهم اليومية. توفر الأدبيات المتعلقة بمساعدة قوات الأمن المبرر النظري لثلاث من الفئات الأربع. فمساعدة قوات الأمن هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة القُطرية التي تهدف إلى دعم تطوير قدرات قوات الأمن الأجنبية والمؤسسات الداعمة لها. وتركز هذه الأدبيات دائما على أقسام الاستشارة والتدريب مع إدراك أهمية الخبراء الفنيين أيضا. ومن الأمثلة على ذلك دراسة نيكولا أرمسترونغ الصادرة في عام 2012، والتي تشير إلى الحاجة لمستشارين ومدربين ودعم فني ولوجستي وصيانة ودعم للنقل الجوي[2]. ويتضمن التصنيف الإضافي – عمل القيادة وضباط الأركان – القيادة وإدارة القوات، وهي مختلفة عن مهمة المساعدة الأمنية، ولكن لوحظ وجودها بسهولة في الستينيات وأوائل السبعينيات في الجيوش الإماراتية.

كواحدة من المجالات الرئيسة للأدب الأكاديمي الذي يركز على هذه المواضيع، حظيت (مهمة المساعدة الأمنية) باهتمام أكاديمي مطول، لا سيما خلال الحرب الباردة وعهود الاستعمار[3]، وشهدت

1 - هو الضابط المخول بالتصديق على صرف الأموال وما شابه (المترجم).

2. Armstrong, "Afghanistan 2014–2024: Advising for Sustainability", Small Wars Journal, 4 May 2012 -

3 - Examples include Baynham, "British Military Training Assistance in Southern Africa: Lessons for South Africa?", Africa Insight 22.3 (1992) pp. 218–24; Bell, "Military Assistance to Independent African States", Adelphi Papers 5.15 (1964); Percox, Britain, Kenya and the Cold War: Imperial Defence, Colonial Security and Decolonisation (2004); and Barber, Internal Security and Military Power: Counterinsurgency and Civic Action in Latin America (1966).

الألفية الجديدة تجددا في الاهتمام بذلك الموضوع عقب الجهود المتزايدة التي بذلتها القوى الغربية من أجل تطوير القوات العسكرية المحلية في أفغانستان والعراق، والارتقاء بالمشاركة الدفاعية (مثل التعاون العسكري والمساعدة كأولوية دفاعية رئيسية للقوى الغربية الكبرى)[1].

يتسم البعد المعياري للأدب الأكاديمي في هذا الموضوع بالقوة لأنه يأتي عادة من منظور "الدروس المستفادة" و "الممارسة الجيدة"[2]. وتندر المنشورات الأكاديمية التي تدرس استخدام الأجانب في هذه الأدوار، وكما لاحظ دونالد ستوكر، فإن دراسة المستشارين الأجانب هي "مجال دُرس بشكل محدود"[3]. ففي تحليله التاريخي لمهمة المساعدة الأمنية حدد ست وظائف لتقديم المشورة/ المساعدة من طرف المغتربين من وجهة نظر البلدان الموردة، وذلك باعتبارها إياهم أدوات لتحقيق:

- التحديث العسكري.
- بناء الدولة.
- التنمية الاقتصادية.
- أهداف أيديولوجية.
- مكافحة التمرد.
- الربح[4].

وفي حين أن أول وظيفتين ذكرهما ستوكر، لهما صلة بدوافع استقدام شيوخ الإمارات للمغتربين الغربيين، فإن هذه الورقة تبحث في هذه القضايا من منظور الدولة المنخرطة في إرسال المغتربين،

1 - For example, in 2013, defence engagement became a core output of Britain’s Ministry of Defence along with delivering hard power to defend Britain’s national interest. See UK Ministry of Defence, Defence Engagement, Joint Doctrine Note 1/15 (London, 2015), p. v.

2 - Examples are Batson, Advising Success: Lessons from American Military Assistance Efforts Since World War II (2012); and Ramsey III, “Advising Indigenous Forces: American Advisors in Korea, Vietnam and El Salvador…” (2012).

3 - Donald Stoker is Professor of Strategy and Policy at the US Naval War College. See Stoker, (ed.), Military Advising and Assistance: From Mercenaries to Privatization, 1816–2007 (2008), p. 6.

4 - المرجع السابق، ص2.



وستستخدم تصنيف ستوكر كنقطة انطلاق لدراسة كيف يمكن للأبعاد المختلفة للتحديث/ بناء الدولة، أن تشرح مختلف دورات حياة مشاركة المغتربين. وبناء على تحليل نوعية المغتربين، حددت هذه الورقة مصدرين رئيسيين للمغتربين بالجيش الإماراتي، وهما الأفراد المعارون والمتعاقدون.

١-١-١ الموظفون المعارون

هؤلاء هم أفراد القوات العسكرية الأجنبية المعارون إلى القوات الإماراتية لتوفير المهارة والخبرة والقيادة. ففي حين يظل الموظفون المعارون منقادين للقواعد واللوائح المعمول بها في بلدهم الأصلي، فإن القوات الإماراتية تشرف عليهم وتدفع مستحقاتهم المالية، كما يعملون تحت إشراف قائد إماراتي أو أجنبي داخل سلسلة القيادة الإماراتية. ويغطي الاتفاق الرسمي بين الفرع ذي الصلة من الحكومة الإماراتية والدولة الموردة موضوع توظيف الموظفين المعارين، ويتضمن التعاقد عادة بندا يتعلق بعدم إرسالهم خارج البلد المضيف دون اتفاق مسبق بين الطرفين. وفي حالة نشوء تعارض في الولاء، يُطلب من الموظف المعار الحصول على مشورة سفيره أو ملحق الدفاع أو موظف معار أقدم منه أو مشورة من مقر القيادة العسكري الإقليمي.

يوجد نوعان من الموظفين المعارين. الأول هم الأفراد (معظمهم من الضباط) الذين تمكنهم خبرتهم من تلبية متطلبات معينة يحتاجها الجيش الإماراتي. حيث يقومون بمهام تندرج تحت أي من فئات الأنشطة الأربعة الموضحة أعلاه، وعادة ما يعملون عبر تعاقد مدته سنتان بحيث يمكن تمديده لمدة عام آخر برضا الطرفين. وقد وفرت القوات المسلحة البريطانية هؤلاء الضباط المعارين والضباط غير المفوضين بشكل مستمر تقريبا على مدار الخمسين عاما الماضية. وفي الآونة الأخيرة، قدمت



القوات المسلحة الفرنسية والأمريكية والألمانية أيضا أعدادا صغيرة. ويرتدي معظم الضباط المعارين الزي الموحد للوحدة التي يعملون فيها بدلا من الزي الموحد لبلدهم[1].

والنوع الثاني من الموظفين المعارين هو فريق التدريب الدائم أو الفريق الاستشاري. ويمكن أن يشمل الفريق:

- مجموعة واحدة توفر مهمة تدريب واحدة أو مهمة استشارية في مكان واحد.
- مجموعة من الفرق الفرعية توفر مهاما متعددة في مواقع متعددة.

تتألف الفرق عادة من ضباط يقدمون المشورة والتدريب، بالإضافة إلى ضباط صف يقدمون التدريب غالبا. وتشمل الدول التي لديها أو لا تزال لديها فرق تدريب عسكري دائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. ويوجد نوع واحد خاص من الفرق يجمع بين مجموعات من الأفراد العسكريين ومصنعي الدفاع من أجل دعم المبيعات العسكرية الأجنبية. وبالنسبة لمشاريع المعدات هذه، غالبا ما يقدم المغتربون المساعدة في التدريب والصيانة وتطوير العقيدة العسكرية. ومن الأمثلة على ذلك في الثمانينيات، فرق الدعم البريطانية التي شملت مدربي طائرة الهوك، والمدربين على استخدام منظومة صاروخ أرض–جو من طراز رابير.

١-١-٢ موظفي العقود

هؤلاء هم موظفون مغتربون تركوا خدمة بلدهم الأم. ومعظمهم من الضباط العسكريين وضباط الصف، ولكن هناك عدد قليل من ضباط الشرطة والدبلوماسيين وضباط الاستخبارات والأمن وخبراء أمن الشركات والمتخصصين الفنيين. عادة ما يتم التعاقد مع العاملين بعقود لمدة سنة إلى ثلاث سنوات مع توافر خيار التجديد السنوي. وتعد جنسيات موظفي العقود أوسع بكثير من

[1] - مقابلات مع ممثلي الحكومات الأجنبية والعسكريين الإماراتيين،



جنسيات الموظفين المعارين، وتشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب إفريقيا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. وقد يتم التعاقد مباشرة من قبل الجيش أو عن طريق شركة قوى عاملة مثل (الشمال للحلول)، و(الشركة العالمية للوجستيات الطيران).ويمكن إجراء تعاقدات طويلة الأجل من خلال مزود خدمة، مثل شركة Knowledge Point and Specter Training and Evaluation أو من خلال شركة استشارية مثل شركة (Good Harbor & Techwise).

تم نشر عدد قليل جدا من الإحصائيات حول المغتربين العسكريين والأمنيين الغربيين في الإمارات. وتوجد معلومات جزئية عن الأفراد المعارين وفرق التدريب العسكري ممن تعود جنسياتهم بشكل أساسي إلى بريطانيا[1]. المعلومات الإحصائية المتوافرة عن موظفي العقود محدودة للغاية، وأنا أقوم حاليا بإنشاء قاعدة بيانات لمعالجة هذه الفجوة في البيانات الأساسية. واستنادا إلى معلومات حصلت عليها حتى الآن من المقابلات والمواد الأرشيفية، يبدو أن أعداد المغتربين قد تغيرت بشكل كبير على مر العقود. فقد بدأ انخراط المغتربين في عام 1964 مع قرار حاكم أبوظبي بتشكيل جيش. وعلى مدى السنوات الست التالية، أنشأت الإمارات الأخرى عدة جيوش، مما رفع عدد المغتربين إلى حوالي 200 فرد[2]. وهذا يشمل قوة رأس الخيمة المتنقلة التي تشكلت في عام 1969، وقوة دفاع دبي التي تأسست في عام 1971، وقوة دفاع الاتحاد المعروفة سابقا باسم قوة (كشافة ساحل عمان) والتي تأسست بعد عام 1971، والتي أصبحت مسؤولة لاحقا أمام وزارة الدفاع الإماراتية، وأخيرا،

---

1 - Examples are the House of Commons Debate, 23 Feb. 1976, vol. 906, cc.34–5W; and UK Ministry of Defence, Ministry of Defence Performance Report 1998–99 (1999), Annex G.

2 - على سبيل المثال ، كان هناك 172 من الأفراد البريطانيين المعارين والمتعاقدين في جيش الإمارات العربية المتحدة في عام 1973.

Lt.-Col. P.G.W.A. Napier, “UK Military Personnel of the UAE”, 23 Feb. 1973, Appendix 1 to Annex A to DPS(C) 152, Secondment of Armed Forces Personnel of the United Kingdom to United Arab Emirates, FCO 8/2135.



الحرس الوطني في الشارقة الذي تأسس في عام 1972. وكان جميع القادة المؤسسين لتلك القوات من المغتربين البريطانيين[1].

وبحلول عام 1971، كانت قوة دفاع أبو ظبي التي تضم حوالي 4000 فرد، أكبر قوات عسكرية بالإمارات، مقارنة بـ 2500 فرد في قوة دفاع الاتحاد. و500 فرد فقط في قوة دفاع دبي. ومع ذلك، فإن أعداد المغتربين في الجيوش الإماراتية انخفضت بشكل ملحوظ: فبحلول عام 1980 كان هناك فقط قرابة العشرين مغتربا، وهو رقم لم يتغير كثيرا خلال الثمانينات. ومع ذلك، فبعد عام 1990 وحرب الخليج الثانية، بدأت أعداد المغتربين في الزيادة مرة أخرى: فبحلول عام 1996، كان هناك حوالي تسعين مغتربا، وبحلول منتصف عام 2015، كان هناك أكثر من 500 مغترب[2].

النهج

تباين عدد المغتربين العاملين في الجيوش الإماراتية بشكل كبير مع مرور الوقت، حيث مر بفترات من التراجع والاستقرار والزيادة. فلماذا إذا ارتفع عدد المغتربين الغربيين في الجيش الإماراتي بين عامي 1964 و1980 ثم انخفض إلى هذه المستويات المنخفضة في حين أن الأرقام من عام 1990 إلى يومنا هذا ترتفع باستمرار؟

قبل استكشاف هذا السؤال، من المهم أن نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تواجد بها عدد كبير من المغتربين لسنوات عديدة - وبالتالي، فليس من المستغرب رؤية مغتربين في الجيوش الإماراتية. فعلى سبيل المثال، في عام 1975، كان 69.5 ٪ من سكان أبوظبي من المغتربين، ثم

1 - الضباط المؤسسون هم: الكولونيل ويلسون لقوة دفاع أبوظبي، واللفتنانت كولونيل ديفيد نيلد لقوة رأس الخيمة المتنقلة، والكابتن كيث ستيل لقوة دفاع دبي ، والكولونيل واطسون لقوة دفاع الاتحاد.

2 - Yates, The Invisible Expatriates: Western Military Professionals and the Development of the UAE Armed Forces (1964–2017) (تحت الطبع)



ارتفعت النسبة في عام 1997 إلى 75.6 في المائة[1]؛ ثم أصبحت75٪ في عام 2000 لتصل في عام 2013 إلى 80 ٪[2]. هذا الوضع مستمد من محدودية عدد السكان الإماراتيين والحاجة الملحة للعمالة الوافدة لتسهيل النمو[3].

,وبما أن هذا الوضع الديموغرافي غير العادي يسود في جميع أنحاء الخليج، تتوافر أدبيات كبيرة عن الوافدين في الخليج[4]. وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، هناك حجم معتدل من هذه الأدبيات[5]، ولكن القليل من الأعمال تركز على المغتربين في قطاع الأمن في الإمارات العربية المتحدة[6].

يعتمد النهج البحثي المستخدم في هذه الورقة على دراسات الحالة التي تركز على فترتين زمنيتين: 1964–1980 ومن 1990 حتى 2015. تدرس كل دراسة حالة موضوع التركيز على التطور العسكري خلال تلك الفترة، ولماذا تم إشراك المغتربين. ومن خلال أوجه التشابه والافتراق بين المرحلتين، تم تحديد العلاقة بين تركيز التطور العسكري وإشراك المغتربين. وتركز أول فترة دراسة حالة على قوة دفاع أبوظبي، حيث كانت هذه هي القوة التي أشركت الغالبية العظمى من المغتربين في دولة الإمارات العربية المتحدة[7].

1 - Kapiszewski, Nationals and Expatriates: Population and Labour Dilemmas of the Gulf Cooperation Council States (2001), pp. 37, 39.

2 - Anon."Abu Dhabi Over Half A Century", Statistic Centre Abu Dhabi (2012), p. 2.

3 - "Workforce Nationalization in the UAE: Image Versus Integration", Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues 1.2 (2008), p. 83.

4 -Kapiszewski, Nationals and Expatriates (2001); and Khalaf, AlShehabi, and Hanieh (eds), Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf (2015)

5 -Examples are Cerimagic, "Cross-Cultural Adaptively and Expatriate Performance in the United Arab Emirates", Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues 4.4 (2011), pp. 303–12; and Fadol, "The Role of Trust on Performance of Strategic Alliances in a Cross-cultural Context: A study of the UAE", Benchmarking: An International Journal 20.1 (2013) pp. 106–28.

6 -One example is Yates, "Contracted Foreign Advisors in the Abu Dhabi Police Force: Explaining Their Enduring Presence, 2002–15", Police Advising and Militarization, ed. Stoker and Edward (تحت الطبع. 2017).

7 - على سبيل المثال، من بين الضباط البريطانيين المعارين وعددهم 172 في جيوش الإمارات في عام 1973، كان هناك 131 فردا في قوة دفاع أبوظبي، وعشرين في قوة دفاع الاتحاد، وأحد عشر في قوة دفاع أبوظبي، وأربعة في وزارة الدفاع الإماراتية.

Lt.-Col. P.G.W.A. Napier, "UK Military Personnel of the UAE", 23 Feb. 1973, Appendix 1 to Annex A to DPS(C) 152, Secondment of Armed Forces Personnel of the United Kingdom to United Arab Emirates. FCO 8/2135



تعتمد هذه الورقة في المقام الأول على سجلات الحكومة البريطانية الموجودة في الأرشيف الوطني بلندن وكذلك على المقابلات، وتستكمل عبر بعض السجلات العسكرية المعاصرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومنشورات مفتوحة المصدر. وعند فحص الفترة السابقة لأواخر سبعينيات القرن الماضي، سنجد أنه رُفعت السرية عن أهم المصادر في سجلات وزارة الخارجية البريطانية بالأرشيف الوطني، والتي تحتوي أيضا على سجلات وزارة الدفاع ذات الصلة. كما أجريت مقابلات مع أفراد خدموا سابقا أو يخدمون حاليا في الجيوش والحكومة الإماراتيين - من المغتربين العسكريين والمدنيين والإماراتيين، وجنسيات أخرى – ومع موظفين حاليين وسابقين من الحكومات الغربية - معظمهم من الموظفين الدبلوماسيين - وموظفي الشركات التي تقدم قوى عاملة وخدمات للجيش الإماراتي. وقد طلبت الغالبية العظمى ممن قابلتهم إخفاء هويتهم بشكل كامل عند إيراد المعلومات.

وللتغلب على قيود مستندات الأرشيف والمقابلات التي أجريتها، قمت بجهد كبير للتحقق من المعلومات. وفي حال وجود تناقضات بين الوثائق والشهادات الشفوية، فقد طلبت أدلة إضافية. لقد وضعت ثقلا أكبر للوثائق الأرشيفية أكثر من المقابلات، وبينما كانت هناك حاجة إلى إجراء مقابلتين أو أكثر للحصول على معلومات لا لبس فيها يمكن اعتبارها دقيقة. وفي بعض الأحيان اتجهت إلى المزيد من المقابلات لتحديد المواد المتعلقة بالأسباب والسياق والتسلسل.

لقد اعتبرت أن الأدلة المقدمة من المجيبين الذين شاركوا بالفعل في الأحداث أكثر أهمية من التقارير غير الأولية. ولتحسين صحة وموثوقية النتائج، قمت بتوزيع ملاحظات ومسودات المقابلات على المشاركين فيها للتحقق منها. ومن المثير للاهتمام، أن المشاركين بالمقابلات في كثير من الأحيان تحققوا من المعلومات من خلال أطراف أخرى لديها معرفة بالأنشطة الموصوفة. أحد قيود الصلاحية تمثلت في أن معظم المنظورات جرى توفيرها من مصادر باللغة الإنجليزية ومن غربيين بسبب عدم تمكني من الوصول إلى السجلات العسكرية الإماراتية وقدامى المحاربين الإماراتيين. كان من شأن هذا الوصول أن يوفر نقطة ارتكاز ثالثة إضافية، ويحسن من صحة وموثوقية نتائجي. ومع ذلك، فحتى

مع توافر هذا الوصول، لا تزال مكتشفاتي غير مؤكدة لأن المعلومات الإماراتية مثل معلومات المغتربين، تتعلق بتصورات وتفسيرات لما كان في أذهان الشيوخ الحاكمين في ذلك الوقت وأسبابهم في إشراك المغتربين.

من القيود الأخرى أن هذه الورقة لا تأخذ بعين الاعتبار كيف أثر التدخل العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة في سوريا والعراق واليمن في الفترة 2015-2016 على دور المغتربين. نظرًا لأن المواد المتعلقة بالعمليات والتغييرات في التدريب وهيكل القوة وقدراتها ودور المغتربين فيها شديدة الحساسية، لم أطلب هذه المعلومات، ولا أتوقع توفيرها لو طلبت ذلك.

وبالنظر إلى أن المغتربين قد ساعدوا في إعداد القوات الإماراتية للمشاركة في أفغانستان ودمجوا الدروس المستفادة في عقيدة الإمارات العربية المتحدة وبرامج التدريب والمعدات، فمن المقبول أن نفترض أن عملية مماثلة قد حدثت في مسارح العمليات الأحدث عهدا. ويستحق موضوع القدرات الفعلية التي ساعد المغتربون في تطويرها ورقة مركّزة بحد ذاتها نظرا لأهميته، ولكنه يتعدى نطاق هذه الورقة. وبينما تركز هذه الورقة على القوات البرية حيث عمل فيها غالبية المغتربين، فهناك منطقة أخرى للبحث تتعلق بتأثير المغتربين في القوات البحرية والجوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.



دراسات الحالة

٣-١ دراسة الحالة الأولى: 1964 ـ 1980

تبدأ هذه الفترة في عام 1964 بتشكيل قوة دفاع أبو ظبي من قبل حاكم أبوظبي الشيخ شخبوط. وتمثلت الخطة الأولية في وجود قوة مؤلفة من ثلاثة ضباط بريطانيين وضابطين أردنيين و300 من الجنود المجندين محليا[1]. وكانت أسباب الشيخ شخبوط لتشكيل قوة دفاع أبوظبي هي:

1- حراسة جسر المقطع الذي كان الرابط البري الوحيد آنذاك بين جزيرة أبو ظبي والبر الرئيسي.

2- حماية القصر الذي يعيش فيه الحاكم.

3- العمل كحراسة شخصية له بدلاً من الحرس الشرطي المتواجد آنذاك[2].

وقد ورد أن الشيخ زايد عزا دافعا آخر لقرار الشيخ شخبوط، والذي تمثل في إنشاء قوة وطنية لا تكون خاضعة لانتقادات أجنبية مثل قوة ساحل عمان التي كانت تخضع لإشراف بريطاني[3].

وبحلول منتصف إلى أواخر عام 1964، كان الشيخ شخبوط قد بدأ التجنيد المحلي واشترى أسلحة من تجار الأسلحة المحليين، وفي أواخر عام 1964 ورد أن حوالي ستين إلى سبعين رجلاً قد جُندوا كما بدأ وصول أسلحة آلية. وفي أكتوبر 1964، عرض البريطانيون عليه اقتراح بتطوير كتيبة عسكرية تقليدية تضم حوالي 230-250 من الرجال وتسعة ضباط[4]. وفي مارس 1965، أشار الشيخ إلى أنه

1 - تقرير عن بيان محادثة مع الشيخ سلطان بن شخبوط في ٤ يوليو ١٩٦٤:
.Burdett, Records of the Emirates 1961–1965 (1997), p. 216

2. Letter 1206 on 29 July 1964, Burdett, Records of the Emirates 1961-1965, 1964 (1997), p. 213 -

3. Letter 16926 on 21 Aug. 1964, Burdett, Records of the Emirates 1961-1965, 1964 (1997), p. 220 -

4. Letter on 17 June 1964, Burdett, Records of the Emirates 1961-1965, 1964 (1997), p. 212 -



يرغب في المضي قدما ولكن مع نسخة معدلة من هذه القوة، حيث طلب تزويده بضابطين بريطانيين للإشراف على تنظيم وتدريب وقيادة القوة، بالإضافة إلى إسداء المشورة له بشأن توسعها[1].

في هذا الوقت تقريبا، وخلال مناقشة حول الجيش بين الشيخ زايد وأرتشي لامب (الوكيل السياسي البريطاني في أبو ظبي، 1965–1968)، قيل إن الشيخ زايد قال إن المطلوب هو أن "يظن الجميع أن لدينا ثلاثة أضعاف ما لدينا" ، وأن من المهم أن تكون هناك "منظمة جيدة الإدارة تسهم بتدفق الثروة في أبوظبي "[2].

وتعني النقطة الأخيرة أن تلك القوة لازمة لتوفير فرص عمل، والمساعدة في دعم النمو الاقتصادي لأبو ظبي، على سبيل المثال من خلال المساعدة في الإنشاءات ونقل المرضى وتوفير العلاج الطبي والقيام بعمليات القوى العاملة المكثفة مثل إدارة مكافحة الجراد وإجراء التعداد. إن الرغبة في خلق انطباع بوجود جيش كبير، والحاجة إلى القيام بمهام تحفيزية للاقتصاد، أعطت أهمية كبرى لإنشاء العديد من الوحدات العسكرية الكبيرة التي شوهدت لديها قدرات حديثة.

في أغسطس 1966، حل الشيخ زايد محل الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي. وبعد فترة وجيزة في يناير 1968، أعلنت بريطانيا قرارها بسحب قواتها وحمايتها عن الإمارات المتصالحة بحلول نهاية عام 1971. وجاء هذا الإعلان بمثابة صدمة لجميع الشيوخ الحكام. فمنذ شهرين سابقين فقط، قام وزير الخارجية البريطاني جورنوي روبرتس، بزيارة حكام الخليج وطمأنهم إلى أن الوجود العسكري البريطاني سيبقى في المنطقة خلال المستقبل المنظور[3].

بالنظر إلى النزاعات الحدودية التي لم تُحل مع السعودية وإيران، فضلا عن التوترات المستمرة بين الإمارات وبعضها البعض، كان إلغاء الحماية الأمنية البريطانية مصدر قلق كبير للحكام. في هذه

1. Letter on 27 Mar. 1965, Burdett, Records of the Emirates 1961–1965, 1965 (1997), p. 268 -
2. Letter 1202/65 on 11 Oct. 1965, Burdett, Records of the Emirates 1961-1965 (1965), p. 280–82 -
3 Sato, “Britain,s Decision to Withdraw from the Persian Gulf, 1964–68: A Pattern and a Puzzle",Journal of Imperial and Commonwealth History 37.1 (2009), p. 108. -



المرحلة، كانت قوات دفاع أبوظبي تتألف من سريتين مسلحتين بالبنادق، وفوجين من قوات الاستطلاع الراكبة، وفوج هاون متوسط.

واستجابة لإعلان الانسحاب البريطاني، قرر الشيخ زايد التوسع الهائل في قوة دفاع أبوظبي، بحيث يصير لديه بحلول عام 1971 مجموعة لواء تعمل مع المشاة والمدرعات والمدفعية والأجنحة البحرية والجوية. وهو ما تطلب توسيع القوة ثلاث مرات[1].

في نوفمبر 1968، طلب الشيخ زايد من العميد ج. آرتشر، قائد القوات البرية البريطانية في الخليج، وضع خطة للتوسع المستقبلي المقترح بحيث تكون نقطة الانطلاق لأي دراسة لمتطلبات القوة هي تقييم التهديدات، وأشار التقرير إلى أنه "كان من الواضح منذ البداية أن الفريق سيقوم بتقييم التهديد على نطاق أقل من ذلك الذي استند إليه التخطيط الحالي لقوات قوة دفاع أبوظبي[2]. ومع ذلك، اختار فريق الدراسة استخدام رغبات التوسع لدى الحاكم كنقطة انطلاق لتوصيات التخطيط الخاصة بهم، بدلاً من مستوى التهديد المقدر، حيث ذكر التقرير أنه "لأسباب سياسية وبغض النظر عن التهديد [العسكري]، فمن المناسب زيادة القوة من حيث حجم وحداثة المعدات لتتماشى مع الأهمية المتزايدة لأبوظبي في منطقة الخليج الأدنى"[3].

وهكذا، في حين أن قوة دفاع أبوظبي تأسست في البداية لأغراض أمنية، فإن هذا التقييم يشير إلى أن التوسع في عام 1968 كان مدفوعا أكثر بالرغبة في بناء قوة:

1- كبيرة العدد.
2- تمتلك فروعا عسكرية تقليدية برية وجوية وبحرية مثل تلك التي تمتلكها جميع القوى الحديثة

1 - كتيب معلومات عن أبوظبي لأولئك الذين يفكرون في الانضمام إلى قوة دفاع أبو ظبي: Abu Dhabi (n.d. [c.1968]), p. 5.
2 - Land Forces Gulf Study Team, “Report on Abu Dhabi Defence Force”, Dec. 1968, Abu Dhabi Defence Force: General, p. 13, FCO 8/1241
3 - المصدر السابق، ص7.



3- امتلاك أسلحة ميدانية متقدمة.

ويبدو أن هذا الأساس المنطقي للتطوير العسكري هو المبرر الرئيسي لنموه المستمر خلال السبعينيات. وفي السنوات الأولى من عمر قوة دفاع أبوظبي، كان المغتربين في القوة من المتعاقدين البريطانيين والأفراد المعارين. وقد شغلوا العديد من المناصب الرئيسية، مثل رئيس الأركان، وضابط قيادة فوج المشاة، وضابط قيادة فوج المدرعات، وضابط قيادة ورش عمل القوة، وضابط مخابرات الصحراء، وقائد سرب في فوج المدرعات، و2 ضابط بالأركان العامة، وضابط تعليم القوة[1].

تمثلت أدوارهم الرئيسية خلال السنوات الأولى في التدريب الفردي وإنشاء الوحدات وبناء القدرات لنقل القيادة إلى الإماراتيين[2].

وبحلول عام 1973، قدم الشيخ زايد برنامجا لتعريب الجيش الذي تسيطر عليه أبو ظبي، والذي شهد وصول أعداد متزايدة من الضباط السودانيين والأردنيين والباكستانيين[3]. وقد انخفض عدد الموظفين الغربيين المعارين بالمقابل إلى ثلاثة وعشرين في عام 1973 ثم سبعة في عام 1974[4]. وقد تجاوز عدد الموظفين المتعاقدين أعداد الموظفين المعارين، لكن هؤلاء أيضا عانوا من انخفاض سريع. ولم يُعاد إشغال معظم مواقع الموظفين المعارين بعد انتهاء فترة ولاية شاغل الوظيفة، ونُقل باقي الوافدين من المناصب التنفيذية إلى وظائف التدريب والاستشارات والتقنية وأركان الحرب.

كان وضع المغتربين في القوات العسكرية الإماراتية الأخرى وخلفائهم خلال السبعينيات مختلفا إلى حد ما عن قوة دفاع أبوظبي. ففي دبي على سبيل المثال، احتفظ ثلاثة حكام متتاليين بالمستشارين البريطانيين لفترة أطول بكثير: فالعديد من المعينين في السبعينيات، خدموا حتى أواخر التسعينيات.

1. Abu Dhabi Ministry of Defence, “Replacement of British Seconded Officers”, Feb. 1973, FCO 8/2135 -
2. Interview with Robin Hitchcock, ADDF, 1967–70 (OC of A Sqn., ADDF, later founding CO of the ADDFs 2nd Infantry Regt., 1967–70), Cambridge, UK, 20 Aug. 2015 -
3. Agar (Defence Attaché UAE), "Annual Report for 1973", 22 Jan. 1974, p. 117, FCO 8/2371 -
4. “Abu Dhabi Defence Force, Loan Service Personnel”, p. 13, FCO 8/2365 -



وعلاوة على ذلك، لم تقم دبي بتجنيد أي باكستانيين، وجندت عددا قليلا من الأردنيين في قواتها[1]. وبحلول عام 1980، لم يكن هناك سوى 20 من المغتربين الأجانب يشاركون في جميع الجيوش الإماراتية[2].

٣-٢ دراسة الحالة الثانية: 1990 حتى الآن (2015)

تبدأ فترة دراسة الحالة الثانية في عام 1990 مع عودة أعداد كبيرة من الأفراد المتعاقدين والمعارين إلى القوات المسلحة الإماراتية، وتستمر حتى يومنا هذا. نقطة التحول للجيش الإماراتي كانت حرب الخليج الثانية، والتي دشنت أجندة جديدة للتطوير العسكري استمرت حتى الآن. بدأت الحرب في أغسطس 1990 بعد غزو العراق للكويت. فتم تشكيل تحالف متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في ذلك الحين، وبحلول 28 فبراير 1991، نجحت حملة جوية وبرية وبحرية بتحرير الكويت، ودمرت الكثير من القدرات العسكرية للعراق.

كانت الإنجازات العسكرية لقوات التحالف في حرب الخليج مثيرة للإعجاب، حيث تم نشر حوالي 540 ألف جندي أمريكي في المنطقة إلى جانب معداتهم العسكرية وبنيتهم التحتية الداعمة[3].

بالنسبة للقادة العسكريين والقادة الحكوميين الإماراتيين الذين بشكل عام، لم يحتكوا بشكل وثيق بالقوات الغربية الحديثة، تركت قوة هذه الجيوش انطباعا مؤثرا لديهم. وقد سلط النزاع الضوء على مزايا التفوق الجوي، والتكنولوجيا المتقدمة المتصلة بشبكة الإنترنت، والموظفين المدربين تدريباً راقيا، والوحدات المدربة والمعتمدة، وتكامل القوات، والتخطيط المشترك، وتوحيد المعدات، وقابلية التشغيل البيني، والوعي الظرفي بالطيف الكامل للعمليات، والقيادة والسيطرة في الوقت

1. Bromage, "Annual Report on the UAE Armed Forces for 1977" (1978), p. 2 -
2. Yates, The Invisible Expatriates -
3 US Dept. of Defense, Conduct of the Persian Gulf War: Final Report To Congress (1991), p. 482 -



الفعلي، فعلى سبيل المثال بعض المناطق التي كان للقوات الغربية فيها تواجد، توافرت لديها ميزات حاسمة.

أكد الصراع بشكل كبير على الحاجة إلى تحديث القوات العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث كانت معظم معداتها قديمة، ويعود بعضها إلى الستينيات، في حين أن المشاكل الرئيسية الأخرى في القوات شملت الافتقار إلى التكامل بين الخدمات، وأساليب التدريب والعقيدة القديمة، وانخفاض مستوى معرفة القراءة والكتابة بين الضباط والموظفين المجندين. وعلى الرغم من أنه كان لدى الإماراتيين آنذاك بعض المعدات الحديثة، فإن الكثير منها لم يكن قابلا للتشغيل المتبادل مع القوات الأجنبية: ففي أواخر يوليو 1990، على سبيل المثال، بالرغم من أن الولايات المتحدة قدمت مزودات جوية بالوقود من طراز KC-135s لدعم المقاتلات النفاثة من طراز ميراج 2000 بسلاح الجو الإماراتي، إلا أنه اُكتشف أن مجس الوقود في الطائرة ميراج ليس متوافقا مع مزود الوقود KC-135، فضلا عن عدم تدرب الطيارين المقاتلين الإماراتيين على التزود بالوقود الجوي[1].

وقد انعكست أهمية الحرب على التغييرات الجذرية التي أجرتها الإمارات فيما بعد على ترتيبات الدفاع والأمن. وهو ما تضمن الاعتراف بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على حماية دول مجلس التعاون الخليجي من العدوان الخارجي، كما وقعت الإمارات اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة وكذلك مع بريطانيا وفرنسا.

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا برنامج تحديث عسكري كبير تحت قيادة رئيس أركانها الجديد، الفريق الركن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وشمل ذلك برنامج إعادة التسلح، وتوطين عناصر الجيش، وزيادة الألوية المدرعة والميكانيكية في أبو ظبي من اثنين إلى أربعة. وقد سار برنامج إعادة التسلح ببطء بالبداية في النصف الثاني من التسعينيات، وفي الفترة ما بين عامي 1991 و1996،

---

1 - Tucker (ed.), The Encyclopaedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan and Iraq Conflicts 1 (2010) p. 647.



تم إنفاق 66 مليار دولار أمريكي على امتلاك قدرات دفاعية جديدة[1]. كما خُفض عدد الأجانب العاملين بحوالي 30٪ واستبدلوا بالإماراتيين. ولجذب أعداد أكبر من المواطنين والاحتفاظ بهم، زيدت الأجور بشكل كبير، وسُمح للنساء بالانضمام إلى الجيش، وبُذل جهد أكبر في التدريب والإعداد. وقد زاد برنامج التحديث هذا من تنفيذ وتوالي التدريبات المشتركة مع القوات الأجنبية، وساهم في زيادة زيارات فرق التدريب الأجنبية.

وشهد البرنامج أيضًا إعادة انخراط أعداد كبيرة من المغتربين في بناء القدرات. وكانت إحدى هذه المجموعات من الموظفين البريطانيين المعارين. وخلال ثمانية عشر شهراً من نهاية حرب الخليج الثانية، وصل حوالي 12 من البريطانيين المعارين للعمل في مجموعة من مناصب مستشاري التدريب[2]. ومثلهم مثل الأجيال السابقة من الموظفين المعارين، فقد عملوا ضمن سلسلة القيادة الإماراتية، وبينما تغيرت أعدادهم على مدار الخمسة وعشرين عاما التالية، فإن الأفراد المعارين من قبل البريطانيين سيكونون ظاهرة مستمرة بالجيش الإماراتي. وكان خمسة من الموظفين المعارين يخدمون بالجيش في أوائل عام 2015[3].

وفي حين أن أعداد الموظفين المعارين كانت صغيرة نسبيا، لم يكن هذا هو الحال مع الموظفين المتعاقدين4 الذين زاد عددهم بشكل مطرد خلال التسعينات، حيث ارتفع سريعا من منتصف الألفينات إلى 2011، قبل أن يستقر. وتتبع الفقرات التالية باختصار مشاركة ثلاثة فقط من المجموعات الكبيرة من المستشارين والمدربين المتعاقدين مع القوات الخاصة، والذين يعملون في إطار برنامج ضباط العقود العسكريين، فضلا عن الذين يعملون على تحويل القوات البرية.

1. den Hartog, "The United Arab Emirates: History", The Middle East and North Africa 1999 (1998),p. 1067 -

2. Interview with Brig. (ret.) James (Hamish) Alastair McGregor (British loan service officer, UAE Armed Forces), UK, 30 May 2015. -

3. Interview with Subject 44 (retired British government official), UK, 11 May 2015. -

4 - يشير العدد القليل من الأفراد المعارين إلى أن الإمارات لم تطلب منهم إرسال أعداد كبيرة، كما أن جيوش البلدان المرسلة لم ترغب في إرسال أعداد كبيرة (نظرًا لمتطلباتهم التشغيلية)



تحسبا لزيادة التوترات مع العراق في شمال الخليج في عام 1990، طلبت الحكومة البريطانية استخدام مرافق أبو ظبي لإجراء تدريبات ما قبل مسرح الحرب في منتصف عام 1990[1]. وقُبل هذا الطلب في مقابل تقديم بريطانيا التدريب للجيش الإماراتي، وقد بدأ البرنامج التدريبي فور وصول فريق تدريب تابع للقوات الخاصة البريطانية مؤلف من اثني عشر شخصا في يونيو 1990 لتدريس مجموعة من القوات الخاصة الإماراتية المشكلة حديثا بقيادة الملازم أول جمعة أحمد البواردي[2].

خلال مهام التدريب، عُرض على العديد من أعضاء الفريق البريطاني مناصب تعاقدية في الجيش الإماراتي، وقد قبل ثلاثة منهم في نهاية المطاف البقاء بعد انتهاء حرب الخليج. وقد وصل هؤلاء الثلاثة في أغسطس 1991 بموجب عقود مدتها سنتان، وتمثلت أدوارهم بالمقام الأول في تطوير وتقديم التدريب لمجموعة القوات الخاصة الإماراتية، بالإضافة إلى تحديث التكتيكات والممارسات وأساليب التدريب. في ذلك الوقت على سبيل المثال، تضمنت عقيدة القوة الخاصة الإماراتية وحدات مداهمة أكبر تحت قيادة ضباط بدلا من النهج الأكثر حداثة للفرق الصغيرة التي يقودها ضباط الصف المتوقع منهم أن يتسموا بروح المبادرة[3].

بمرور الوقت، تم توظيف المزيد من المغتربين لإصلاح نظم التدريب والثقافة التنظيمية، ولاختيار المعدات، وتطوير مجموعات المهام، وتحديد معايير الكفاءة. وادخلت مجموعات من المغتربين أيضا في مناطق أخرى، وكثيرا ما جرى توسيع مجالات عملها عبر تقسيمها إلى شرائح. فعلى سبيل المثال، وصل عدد قليل من المغتربين إلى كلية زايد العسكرية في عام 1998 تحت قيادة قائد سابق للقوات الخاصة الإماراتية مع تجنيد مجموعات إضافية من المغتربين في الأعوام 1999و2000 و 2003[4].

1 SAS's D Squadron trained in the UAE just prior to the conflict. Mackenzie, The Untold Story of 22nd Special Air Service Regiment (2011) p. 181. -
2. Interview with Subject 119 (UAE military personnel), Abu Dhabi, UAE, 8 Jan. 2015 -
3. Interview with Subject 161 (UAE military personnel), Abu Dhabi, UAE, 8 Jan. 2015 -
4. Interview with Subject 121 (UAE military personnel), Abu Dhabi, UAE, 6 Feb. 2015 -



العميد آندي بيلار، القائد السابق لمركز تدريب البحرية الملكية البريطانية في ليمبستون، انضم إلى القوات المسلحة الإماراتية في عام 2003. أصبح بيلار، الذي رُقي لاحقا إلى رتبة اللواء، مهندس برنامج ضباط العقود العسكرية في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن الشيخ محمد قد عينه مستشارا لرئيس الأركان، إلا أنه قضى معظم وقته في دوره الثانوي ككبير ضباط العقود العسكرية حيث أنشأ برنامج ضباط العقود العسكرية MCO لإضفاء الطابع المركزي على تجنيد وإدارة المستشارين والمدربين المغتربين، وتوسيع توظيف المغتربين بشكل كبير. وقد نما برنامج ضباط العقود العسكرية MCO ليشمل جميع فروع القوات المسلحة الإماراتية تقريبا[1].

الشيخ محمد في البداية كلف بيلار بوضع خطة لتحسين تجنيد وتدريب ضباط الصف. وتمثل أحد العناصر الرئيسية لتحقيق ذلك في اعتماد نهج أنظمة الجيش البريطاني للتدريب، وانخراط عدة مئات من المغتربين في تنفيذ الخطة لمدة عشر سنوات أو أكثر. وقد بدأ التوظيف في عام 2003. وخلال السنوات الأولى من برنامج ضباط العقود العسكرية MCO ، تم التركيز على التدريب الفردي، حيث شكل المدربون غالبية صفوف منتسبي البرنامج. ثم وُسع نطاق توظيف MCOs تدريجياً حيث أُستخدم لدعم المبادرات الأخرى مثل مركز تطوير التعليم المهني، والمدرسة الثانوية العسكرية، واللجنة التنفيذية للأمن البحري. كما كان هناك طلب متزايد من القادة الإماراتيين على استخدام برنامج MCOs كمصدر لدعم التدريب الجماعي، وفرق العمل، وتطوير العقيدة. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة المستشارين في صفوف برنامج MCO، حيث كان المدربون هم المسيطرون في السابق.

وبحلول عام 2010، شكل المستشارون حوالي 50 ٪ من جميع منتسبي برنامج ضباط العقود العسكرية MCO. وقد أدى هذا التركيز المتطور إلى بيان مهمة المستشار سواء أكان فرديا أو جماعيا لتقديم المشورة والمساعدة لتعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية للقوات المسلحة الإماراتية. وقد بلغت

1. Interview with Subject 149 (UAE military personnel), UK, 5 Sept. 2014 -



أرقام منتسبي برنامج MCO ذروتها في أوائل عام 2010 بما يزيد قليلا عن 300 قبل أن تبدأ في الانخفاض[1].

وفي حدود عام 2010، حدث تحول كبير آخر في التطور العسكري لدولة الإمارات، كان له تأثير كبير على المغتربين. ففي هذا الوقت، يبدو أن الشيخ محمد قد طلب من القيادة العليا للجيش إجراء إصلاح شامل. ربما كانت الدوافع وراء ذلك تشمل القلق إزاء البرنامج النووي الإيراني المتزايد الحزم، والسلوك المهيمن في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005-2013)، والمخاوف من العدوى الناشئة عن الربيع العربي، والرغبة في مزيد من الاعتماد على الذات، والسعي لجعل المؤسسة العسكرية الإماراتية تتسم بالمزيد من الكفاءة والأهلية من خلال القضاء على الازدواجية في القوات، وتبسيط سلاسل القيادة العسكرية، وبناء قوات قادرة على القيام بمهام داخلية وخارجية بسرعة وبنجاح[2]. ومن الأمثلة على ذلك إعادة هيكلة القوات البرية، والتي تشكل المكون العسكري للقوات المسلحة الإماراتية[3].

في عام 2010 تقريبا شرعت القوات البرية في عملية تحول كبيرة شارك فيها بشكل كبير مجموعة كبيرة من المغتربين المنخرطين في عقد مع شركة Knowledge-Point (وهي شركة متخصصة في التعليم والتدريب يقع مقرها في أبوظبي، وتخدم حكومة الإمارات العربية المتحدة).

المغتربون العاملون بالشركة المذكورة مع القوات المسلحة الإماراتية يأتون كلهم تقريبا من الجيش الأمريكي، ولتحقيق الإصلاح في القوات البرية استخدموا منهجية تطوير قدرات الجيش الأمريكي، والمعروفة باسم DOTMLPF (العقيدة، المنظمة، التدريب، العتاد، تطوير القادة وتعليمهم، الأفراد، والمرافق). تمثل دورهم الرئيسي في المساعدة على تحويل القوات البرية لدولة الإمارات إلى قوة قتالية مشتركة بالفعل على غرار الألوية القتالية الأمريكية. ولتحقيق هذا الهدف، أشرف المغتربون

1. Interview with Subject 149 (UAE military personnel), UK, 5 Sept. 2014 -
2. Interview with Subject 164 (UAE military personnel), Abu Dhabi, UAE, 18 Aug. 2015 -
3. Awad "US Firm Aids in UAE Military's Transformation", Defence News, 25 Nov. 2013 -



على عدد لا يحصى من الأنشطة مثل إدخال تطوير القيادة، ومراقبة فعالية الضباط خلال التدريبات الميدانية، وتطوير توصيف الوظائف[1].

خلال السنوات الثلاث الأولى من العقد، وفقًا المدير الإداري العالمي لشركة Knowledge-Point، دان موناهان، فقد قدمت الشركة "125 من ضباط الجيش الأمريكي السابقين لتدريب الجنود الإماراتيين في مهمتهم لتحويل القوات البرية الإماراتية وفق الخطوط الأمريكية"[2].

تحليل

تُستخدم هنا دراسات الحالة أعلاه لشرح اختلاف أنماط توظيف المغتربين بين فترتين زمنيتين. ويبدو أن الجواب هو أنه في كل فترة، وُجد تركيز مختلف على التطوير العسكري مع حاجة مختلفة مقابلة للمغتربين العسكريين.

٤-١ الفترة الأولى، 1964 ـ 1980

خلال الفترة الأولى من توظيف المغتربين، يبدو أن التركيز في التطوير العسكري تمحور حول التحسينات الكمية، مثل تشكيل الوحدات، وتجنيد أعداد كبيرة، وشراء معدات متقدمة. وإن أكثر ما كان مرغوبا فيه هو وجود قوة عسكرية حديثة ومثيرة للإعجاب توفر ميزة الردع وتجلب فوائد سياسية. وتشمل الأدلة المتوافرة في سجلات الحكومة البريطانية، والتي تدعم هذا الوصف:

1- النمو السريع في حجم الجيش الإماراتي.

1 -- تلك المعلومات جرى جمعها من حسابات لينكد إن الشخصية لاثني عشر موظفا بشركة Knowledge-Point يعملون لصالح القوات البرية الإماراتية.
2. Awad, "US Firm Aids in UAE Military's Transformation. (2013) -



2- شراء أسلحة ليست ضرورية بالنسبة للتهديد العسكري الموجود في ذلك الوقت.

3- استخدام قوة دفاع أبوظبي في المسيرات والعروض العسكرية.

4- الاهتمام القليل نسبيا الذي أعطى لمعالجة عوائق القدرة العسكرية. وستُناقش هذه النقاط أدناه.

بعد فترة وجيزة من تولي الشيخ زايد منصب حاكم أبوظبي في عام 1966، أمر بتوسيع قوة دفاع أبوظبي. وبعد إعلان انسحاب بريطانيا في أوائل عام 1968، قام بتوسيع هذه الخطط إلى حد كبير بمعدل أثار جزع القادة المغتربين التابعين لقوة دفاع أبوظبي، لأنهم كانوا قلقين بشأن قدرتهم على تدريب القوة والحفاظ عليها بعد أن يتضاعف حجمها لثلاثة أضعاف حجمها آنذاك.

وبالنظر إلى أنه خلال الستينيات من القرن الماضي، كان يجري حساب القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم على أساس عدد الرجال والوحدات والمنصات الأساسية مثل الدبابات والطائرات والسفن، فإن بناء جيش يجذب الانتباه إلى الحجم كان وسيلة فعالة لإيجاد الردع وبناء المكانة.

وتمثل محدد آخر للقوة العسكرية في امتلاك أسلحة متقدمة. وقد طلب الشيخ زايد باستمرار الحصول على أحدث المعدات العسكرية، مثل صواريخ فيجيلانت الموجهة بالأسلاك المضادة للدبابات. وقد أشار تقرير صادر عن خبراء عسكريين بريطانيين في عام 1968 عن سبل التوسع السريع للقوة العسكرية في أبو ظبي، إلى أنه بالنظر إلى البيئة السائدة منخفضة التهديد، فإن الجيش الذي يركز على التكنولوجيا البسيطة كان أكثر ملاءمة من منظور إمكانية الدعم. وقد نصحوا الشيخ زايد بعدم شراء صواريخ فيجيلانت. ولكن الشيخ زايد تجاهل نصيحتهم، وهو ما يشير إلى أن القدرة التشغيلية الميدانية كانت أقل أهمية بالنسبة له من "انطباع" امتلاك أسلحة متطورة[1]. وبرفض هذه النصيحة، كان الشيخ زايد يعبر عن رغبته في الحصول على جيش يحظى بالاحترام وفقا لمعايير ذلك الوقت بدلا

1 - Land Forces Gulf Study Team, "Report on Abu Dhabi Defence Force", Dec. 1968, Abu Dhabi Defence Force: General, p. 7, FCO 8/1241.



من أن يحظى بجيش نشط مصمم حسب الاحتياجات الأمنية الفعلية لأبو ظبي. وقد استمرت وجهة النظر هذه لدى دول مجلس التعاون الخليجي خلال معظم الثمانينات. ويلاحظ مايكل نايتس أن حقبة الثمانينيات شهدت "تركيز دول الخليج على بناء أساطيل من الدبابات والطائرات المقاتلة، بدلاً من تطوير القدرات"[1].

وتم عرض الحجم الكبير من المعدات المتطورة التي تمتلكها قوة دفاع أبوظبي بانتظام على الجماهير داخليا وخارجيا في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. فابتداء من عام 1967، جرى العرض العسكري الأكثر أهمية سنويا في 6 أغسطس، في ذكرى تولي الشيخ زايد منصب حاكم أبوظبي– وهو الحدث الذي دُعي جميع زملائه الحكام لحضوره. فأمام كورنيش أبو ظبي، شاهد الحكام مرور مشاة قوة دفاع أبوظبي، والمركبات المدرعة، والمدفعية، والطائرات، والسفن.

وبمرور الأعوام أصبح العرض أكثر فخامة، وهو ما عكس تنامي الثروة والسلطة في أبوظبي. مثل هذا العرض كان له تأثير ملحوظ. وتشير السجلات البريطانية إلى أنه بعد عرض واحد من هذا القبيل، أدرك حاكم الفجيرة مدى تأخره عن أبوظبي واحتياجه إلى تعزيز أمنه الخاص[2]. وقد أبلغ الجنرال السير جون ويلوبي، مستشار الدفاع البريطاني للإمارات المتصالحة في عام 1969، أن الشيخ زايد قد دعا أشقائه من الحكام لحضور عرض للقاذفة المقاتلة هوكر بهدف التأثير عليهم[3].

في أي مؤسسة عسكرية، من المرجح أن يؤدي التوسع السريع وإدخال المعدات الجديدة إلى توفير وقت أقل وتوافر موارد أقل لمعالجة المسائل الأخرى التي تؤثر على القدرة العسكرية، مثل القيادة التكتيكية، والمهارات التقنية، واللوجستيات، والصيانة، والتدريب. ويبدو أن هذا قد حدث في الإمارات العربية المتحدة. وفي تقريره السنوي لعام 1977، أشار ملحق الدفاع البريطاني إلى أنه

1. Knights, Troubled Waters: Future U.S Security Assistance in the Persian Gulf (2006), p. 132 -
2. Bullard (Political Agent, Dubai) to Weir (Bahrain), 8 Apr. 1969, Foreign Office. FCO 8/1245 -
3 Note by Bullard attached to the letter from Bullard (Dubai) to Weir (Bahrain), 8 Apr. 1969 Foreign Office. FCO 8/1245. -



بحلول عام 1976، انخفض تركيز الجيش الإماراتي على التدريب الفردي والجماعي، وكان هناك الكثير من أوجه القصور في الجيش التي تحتاج إلى معالجة، وأن هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لصيانة المعدات التقنية[1].

خلال جزء كبير من ستينات القرن المنصرم ومطلع السبعينات، تركز دور المغتربين بالمقام الأول في بناء البنية التحتية للجيش. وهذا يعني تحديد احتياجات الأجهزة والمعدات للوحدات، وتطوير نظام تدريب قادر على تخريج أعداد كبيرة من الجنود المحترفين. وتمثلت الطريقة الأكثر فعالية للقيام بذلك في تعيين المغتربين لتشكيل وقيادة الوحدات، مع شغل الجنسيات الأخرى لمزيد من مناصب صغار الضباط وضباط الصف. وبحلول عام 1971، جرى النهوض بمعظم التشكيلات الرئيسة لقوة دفاع أبوظبي، وجرى إنشاء نظام منتظم لتدريب المجندين. وبذلك أُدي الدور الرئيسي للمغتربين بشكل كامل. وبالتالي، خلال السنوات المتبقية من ذلك العقد، شارك المغتربون في مساعدة وتقديم المشورة للقادة الجدد بخصوص تحسين النظام الموجود بدلاً من قيادة التوسع.

الفترة الثانية، من عام 1990 حتى 2015

كان التطور العسكري لدولة الإمارات في الفترة الثانية مختلفا تماما عن الفترة الأولى. ففي حين ركزت الفترة الأولى على التطور الكمي، كانت الفترة الثانية مدفوعة بالرغبة في تحويل شكل القوات بالاعتماد على إصلاح وتكامل النظم البشرية بشكل مستمر، وتحديث المعدات. وفي هذا السياق، يشير مصطلح "النظم البشرية" إلى الأبعاد الاجتماعية للكفاءة والقدرات العسكرية، بما في ذلك الثقافة العسكرية، والقيادة/ الإدارة، والتكتيكات، والعقيدة/ والقيادة/ والهياكل التنظيمية، والتدريب. المعدات بشكل واسع يشمل أيضًا نظم الدعم التكنولوجية والبنية الأساسية والمؤن[2].

1. Bromage, "Annual Report on the UAE Armed Forces for 1977", FCO 8/3105 -
2. لفهم كيفية بناء عناصر القدرة العسكرية انظر:
Australian Defence Dept., Defence Capability Development Handbook 2012 (2012), pp. 2–3.



بينما استخدم الشيخ محمد بن زايد مجموعة متنوعة من المصطلحات لوصف العناصر الرئيسية للرؤية الاستراتيجية لتحديث الجيش، إلا أنها تتناسب مع التوصيف المذكور سابقا[1]. وقد حدد الشيخ محمد ثلاثة عناصر من رؤيته، وهي: بناء القدرات البشرية، وشراء المعدات المتقدمة، والابتكار في كل من الأسلحة والتدريب[2]. العنصر الأول وجزء من العنصر الأخير يندرجان ضمن مفهوم "النظم البشرية"، في حين أن العنصر الثاني والجزء المتبق من العنصر الأخير يندرجان تحت عنوان "تحديث المعدات". وفي حين أن مصطلح "بناء القدرات البشرية" يمكن تفسيره ببساطة على أنه يعني "التدريب". وإن الإفادات عن دعم فهم أوسع للمصطلح هو ما أكده كبار القادة العسكريين في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بتغيير عوامل النظام البشري[3].

كما رأينا في دراسات الحالة، كان التركيز على بناء ثقافة القتال الحربي، وتضمين ثقافة استراتيجية (مثل العقيدة، ومجموعات المهام، والتخطيط القائم على القدرات)، وتطوير القيادة، والمبادرة عبر تدرج الرتب، والعمل في سياق مشترك. لعب المغتربون دورا هاما في تسهيل هذه التغييرات. ففي البداية، ساعدوا في تطوير تحسينات تدريجية في الوحدات والقضايا المحلية، ومع ذلك، بدءا من عام 2010، كانوا يسهلون التغيير المنهجي عبر مساحات شاسعة من الجيش.

ومن الأمثلة على ذلك في التسعينات، المغتربون في القوات الخاصة الإماراتية الذين عملوا عن كثب مع ضابط القيادة، حيث ساعدوا في تشكيل العديد من الجوانب المؤسسية من خلال تقديم دورات تدريب للقوات الخاصة، وتمكين ضباط الصف من اتخاذ المبادرة، وإنشاء مجموعة المهام، وهيكل القوة في الوحدات، وتحديد المعدات والمرافق التدريبية اللازمة وإعادة بناء المرافق القائمة. كفلت هذه العملية النقل المستمر للبنية والثقافة والسلوك العسكري إلى ضباط وجنود الوحدة الإماراتية.

1 - لم يتم العثور على نسخة منشورة للرؤية أو الاستراتيجية الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2 - Anon. “His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Makoum”, National Shield, May 2015 (39th Armed Forces Unification Anniversary special edition), p. 11
3. - Anon., “Armed Forces Unification Day: Mohammed bin Zayed”, WAM: Emirates News Agency, 6May 2002



مثال آخر على التغيير المنهجي، هو عمل برنامج ضباط العقود العسكرية MCO ضمن نهج النظم للتدريب (SAT). فنظرا لأن SAT يندرج ضمن إطار أوسع من العقيدة التي تحرك الجيش، فقد شارك برنامج ضباط العقود العسكرية MCO بشكل متزايد في دفع الإصلاحات في مساحات أخرى، مثل تحديد مهام الوظيفة الفردية، والأداء، وإنتاج توصيف وظيفي مفصل، وكتابة عقيدة الوحدة وفروع الجيش. تنعكس الأهمية المتزايدة للأنشطة بخلاف التدريب في حقيقة أنه بحلول عام 2010، كان حوالي 40 ٪ من ضباط العقود العسكرية يعملون خارج مدارس التدريب.

يوضح عمل المغتربين في القوات البرية أيضا دورهم في المساعدة على دفع التغيير التحويلي المنهجي. ففي حالة المغتربين العاملين في القوات البرية الذين كُلفوا بالمساعدة في وضع مجموعة من الخطط لمزامنة زيادة عدد الجنود والتدريب والعقيدة، وتجهيز فريق قتالي بحجم لواء، وفر عملهم نموذجا مثاليا على نطاق واسع لإصلاح النظم البشرية المتكاملة والشاملة وتحديث المعدات.

يتطلب الإصلاح التنظيمي طويل الأمد التزاما طويل الأجل. وقد استمر هذا الالتزام تحت إشراف الشيخ محمد بن زايد منذ عام 1990. نظرا لأن الجيش الذي ترغب دولة الإمارات في محاكاته هو غربي بشكل أساسي مع التركيز على التكنولوجيا لتقليل المخاطر التي تتعرض لها قواتهم وتعزيز قابليتها للتفاعل مع القوات الغربية، فمن المنطقي إشراك المغتربين الغربيين في تقديم مثل هذه الخبرة.

بدءاً من مشاركة محدودة في التسعينيات، ازدادت مشاركة المغتربين الغربيين بمرور السنوات حتى الوقت الحالي، وهو ما يثبت أن مشاركتهم لا غنى عنها من أجل تنفيذ التحول الذي يريده الشيخ محمد بن زايد. وهناك عامل آخر يتمثل في زيادة استعداد وقدرة الأفراد الإماراتيين على العمل مع المغتربين، حيث تلقى عدد متزايد من الإماراتيين تعليما وتدريبا عسكريا غربيا، مما يوفر لهم المهارات اللازمة باللغة الإنجليزية للعمل بفعالية مع المغتربين الغربيين، وكذلك تقديرا لضرورة الإصلاح على طول الخطوط العسكرية الغربية.



الخلاصة

في محاولة لشرح سبب وجود تباين في دورة حياة المغتربين في الجيش الإماراتي خلال الفترة 1964-1980 ومن عام 1990 حتى 2015، تجد هذه الورقة الإجابة في المسوغات المختلفة لحاكم أبوظبي لتطوير القوة.

ففي الفترة الأولى، كان الحاكم يريد أساسا جيشا كبيرا سريع الإنشاء مع معدات حديثة، وكانت ضخامة الحجم من أهم خصائص الجيش المطلوبة. وذلك لأن مهمة الجيش الأساسية تمثلت في تشكيل البيئة السياسية وتوفير الردع. وبمجرد أن شكل المغتربون العناصر الأساسية للجيش - هيكل القيادة ونظام التدريب وفروع الجيش ووحداته والروح العسكرية لم تعد هناك حاجة إليهم، حيث تولى الإماراتيون بدعم من المغتربين العرب و الباكستانيون، الإشراف على التوجه المستقبلي للجيش، والذي تضمن تغييرات تدريجية للقوة المتواجدة آنذاك.

في الفترة الثانية، ركز التطوير العسكري على بناء قوات كفؤة وفعالة. وتمثل النهج المتبع لتحقيق ذلك في الإصلاح المتواصل والمتكامل للأنظمة البشرية وتحديث المعدات، حيث تركز دور المغترب على العنصر السابق. وكان المطلوب هو ايجاد جيش إماراتي يعكس الاحتراف العسكري الغربي المتكيف مع البيئة المحلية.

تحقيق هذا التغيير التنظيمي الهائل تطلب موارد كبيرة جرى توفيرها على مدى طويل. وقد لعب المغتربون دورا جوهريا باعتبارهم موردا هاما ساهم في إدارة هذا التغير. ومنذ عام 1991، عمل المغتربون الغربيون جنبا إلى جنب مع الإماراتيين لمساعدتهم في إدخال وتكييف الأساليب العسكرية الغربية المناسبة. ومن خلال العمل بداية في وحدات قليلة، شارك المغتربون الغربيون بشكل متزايد في الإصلاح النظامي واسع النطاق على مر الزمن. وبهذه الطريقة، نُقلت المعرفة إلى الإماراتيين على



نطاق واسع، مما زاد من احتمال استمرار الإصلاحات في النظم البشرية، وهو ما يشير إلى أن الجيش الإماراتي في نهاية المطاف سيكون قادرا على مواصلة التحديث في المستقبل من تلقاء نفسه دون الحاجة للمغتربين.